



منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

Palestine Liberation Organization (PLO)

Department of Refugees Affairs

رئيس الدائرة
Head of Department

التاريخ: 2026/10/14

السيد/ كريستيان ساندرز - حفظه الله

مفوض عام الاونروا بالإنابة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حماية الأمن الوظيفي لموظفي الأونروا ورفض تسريحهم تحت ذريعة الأزمة المالية

تهديكم دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية أطيب تحياتها، وتتابع بقلق بالغ تصريحاتكم الأخيرة بشأن احتمال تسريح أعداد كبيرة من موظفي وكالة الأونروا في حال عدم توفير تمويل إضافي قريباً، في ظل العجز المالي الذي تواجهه الوكالة.

وفي هذا السياق، تؤكد الدائرة أن موظفي الأونروا خط أحمر، وأن المساس بأمنهم الوظيفي وحقوقهم تحت ذريعة الأزمة المالية يشكل مساراً بالغ الخطورة، لا تقتصر تداعياته على العاملين وأسرهم، بل تمتد لتطال قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها الأممية واستمرارية عملياتها وخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين.

إن تسريح الموظفين وإنهاء عقودهم بذريعة العجز المالي من شأنه أن يؤدي تدريجياً إلى إفراغ الوكالة من كوادرها وخبراتها المتراكمة، وإضعاف بنيتها التشغيلية وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، بما ينعكس سلباً على تنفيذ التفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أن التلويح بهذا الخيار قد يبعث برسالة سلبية إلى الدول المانحة، مفادها أن تقليص الموارد المالية يمكن أن يقود إلى تقليص دور الوكالة وعملياتها، الأمر الذي قد يضعف الحافز نحو تقديم تمويل إضافي، ويسهم في

غزة - هاتف: 08-2862712/3 فاكس: 08-2862710 رام الله - هاتف: 02-2429537/8/9 فاكس: 02-2429535

عمان - هاتف: 5523287 (9626) E-mail: plodra194@gmail.com

www.plord.ps



منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

Palestine Liberation Organization (PLO)

Department of Refugees Affairs

رئيس الدائرة
Head of Department

تكريس سياسة خفض الالتزامات المالية تجاهها، بدلاً من تحفيز المانحين على تحمل مسؤولياتهم السياسية والمالية.

وتزداد مخاوفنا في ضوء تصريحاتكم بشأن التوجه نحو ما وصفتموه بـ "أونروا أقل حجماً، أكثر استدامة"، وربط الاستقرار المالي بتقليص حجم الوكالة وإعادة تشكيل نموذج تقديم خدماتها. إذ تثير هذه التصريحات، مقترنةً بالتلويح بتسريح أعداد كبيرة من الموظفين تحت ضغط الأزمة المالية، خشية جدية من أن تتحول الإجراءات التقشفية إلى مسار عملي لإعادة تشكيل الأونروا وتقليص قدراتها البشرية والتشغيلية، وصولاً إلى نموذج مصغر تُحدّد قدراته والتزاماته وفق حجم التمويل المتاح، بدلاً من توفير التمويل اللازم لتمكينها من تنفيذ ولايتها الأممية كاملةً.

وإننا نحذر من أن اختزال الاستدامة المالية في تقليص أعداد الموظفين والخدمات والقدرات التشغيلية قد يؤدي إلى فرض واقع مؤسسي جديد على الوكالة، ينتقص تدريجياً من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ويبرئ الظروف لتقليص دورها ومسؤولياتها تحت ضغط العجز المالي. وعليه، فإننا نؤكد ضرورة توضيح الضمانات التي تحول دون أن تتحول رؤية «الأونروا الأقل حجماً» إلى مدخل للمساس بالأمن الوظيفي للعاملين، أو إضعاف البنية المؤسسية للوكالة، أو تقويض جوهر تفويضها الممنوح من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، تؤكد دائرة شؤون اللاجئين أن إنهاء عقود الموظفين ليس حلاً للأزمة المالية، بل خطوة قد تُعمّق الأزمة وتُحدث أضراراً مؤسسية يصعب تداركها لاحقاً، لا سيما أن الكوادر البشرية تمثل الركيزة الأساسية لاستمرارية عمل الوكالة والحفاظ على خبراتها المتراكمة وقدرتها على تقديم خدماتها في مختلف مناطق عملياتها.

وفي حال تعذر توفير السيولة اللازمة لصرف الرواتب في مواعيدها، فإننا ندعو إلى دراسة البدائل المؤقتة التي تضمن الحفاظ على عقود الموظفين وحقوقهم الوظيفية، بما في ذلك بحث إمكانية تأجيل

غزة - هاتف: 08-2862712/3 فاكس: 08-2862710 رام الله - هاتف: 02-2429537/8/9 فاكس: 02-2429535

عمان - هاتف: 5523287 (9626) E-mail: plodra194@gmail.com

www.plord.ps



منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

رئيس الدائرة
Head of Department

Palestine Liberation Organization (PLO)
Department of Refugees Affairs

صرف الرواتب عند الضرورة، وفق الأطر القانونية والإدارية المعتمدة، باعتباره خياراً استثنائياً ينبغي تقييمه مقارنةً بالتداعيات بعيدة المدى للتسريح وإنهاء العقود. كما يمكن أن يشكل استمرار الالتزامات المالية تجاه الموظفين، بالتوازي مع إبراز خطورة الأزمة وتداعياتها التشغيلية والإنسانية، ورقة ضغط مسؤولة لحث الدول المانحة على توفير التمويل العاجل، بدلاً من تحميل الموظفين واللاجئين الفلسطينيين تبعات نقص التمويل.

إن دائرة شؤون اللاجئين ترى أن حماية موظفي الأونروا ليست مسألة إدارية أو مالية فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من حماية الوكالة وصون هويتها المؤسسية واستقلالية عملها وقدرتها على تنفيذ ولايتها الأممية. ومن هذا المنطلق، ندعوكم إلى إعادة النظر في أي توجه نحو تسريح الموظفين أو إنهاء عقودهم، وتكثيف التحرك السياسي والدبلوماسي لحشد التمويل اللازم، والعمل مع الدول المانحة لضمان توفير موارد مالية مستدامة تتناسب مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق الوكالة.

كما نؤكد أن المسؤولية عن معالجة الأزمة المالية تقع على عاتق المجتمع الدولي والدول المانحة، وأن مواجهة هذه الأزمة يجب ألا تتحول إلى وسيلة لتقليص الأونروا تدريجياً أو الانتقاص من قدرتها على تنفيذ التفويض الأممي الممنوح لها، أو المساس بحقوق موظفيها وأمنهم الوظيفي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أحمد أبو هولي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس دائرة شؤون اللاجئين



غزة - هاتف: 08-2862712/3 فاكس: 08-2862710 رام الله - هاتف: 02-2429537/8/9 فاكس: 02-2429535

عمان - هاتف: 5523287 (9626) E-mail: plodra194@gmail.com

www.plord.ps